الفصـل الثانـي

التركيبة الإجتماعية

الفصــل الثانــي

التركيبة الإجتماعية

كانـت ملكيـة الأرض فـي أواخـر العهـد العثمـاني، تعـود إلـى قــانون الأراضــي وخاصــة للفتــرة (1869 – 1914)، حيــث منحــت الأراضــي إلــى عوائـل وبيوتـات تعـود بصـلة إلـى الأتـراك، السـلطان، أو الولاة، وحصلوا على صكوك من الحكومـة العثمانيـة لإحتلال أو إستغلال الأرض وأتبــع العثمــانيون سياســة قســرية فــي إعــادة تــوطين القبائــل لإخضاعهم لسلطة الولاة.

ولكن سياسة "مدحت باشا" قد أدخلت إصلاحات عديدة على كيفيـة حيـازة الأرض، حيـث مـنح حقـوق تصـرف بالأراضـي الأميريـة، باسعار زهيدة حددت بحوالي (133) فلساً للدونم الواحد.

كـان اسـاس ملكيـة الأرض هـي "الـديرة العشـائرية" إذ كانـت ملكية الأراضي تعود للدولة، ويعتبر أفراد العشيرة مـالكين لحـق التصـرف بهـا، وكانـت أراضـي الطـابو قليلـة ومحـدودة، وخاصـة فـي الجنـوب وفـي العمارة بالذات.

عند الإحتلال البريطاني للعراق، أنتهجت سلطة الإحتلال تحويل حيازة الأرض إلى الشيوخ على حساب الفلاحين لزيادة سلطة ونفوذ هؤلاء لترسيخ سياساتهم، وضمان إدارة العشائر، وتحقيق الإستقرار حسب توجيهات الحكام السياسين، وكتب الحاكم السياسي الإنكليزي في العمارة عام 1918.

((لقد ساعدنا في زمن الحرب أستبقاؤنا شيوخاً ينفردون بملكيات كبيرة ... ولكن ما دام مختلف الشيوخ قد ساعدوا الحكومة البريطانية بشكل منقطع النظير ... فيبدو أن الوقت لم يحن لتقسيم ممتلكاتهم إلى أجزاء مختلفة ...))[م/2].

وقد تكامل هذا النهج لترسيخ الإقطاع، عندما شرع قانون التسوية واللزمة رقم (50) لسنة 1932، حيث أعترف به لشيوخ العشائر بحقهم في الأرض، دون العشيرة، وسجل لهم مجاناً في الطابو – حق اللزمة – يورث لمن بعدهم، وهكذا تحول النظام العشائري إلى نظام إقطاعي صرف، وتحولت الحيازة العامة للعشيرة والديرة إلى الشيوخ ورؤساء الأفخاذ، وبعض الملاكين من الأثرياء والوجهاء السياسين، وهكذا أكتسب هؤلاء نفوذاً إقتصادياً، وإجتماعياً رسمياً يخولهم حق الإدارة، القضاء والأمن، وأصبحت الأراضي الأميرية الصرفة في مقاطعات

العمارة الغنية فعلياً بحيازة وسيطرة الشيوخ. وبهذا حدث إنقسام خطير داخل العشيرة الواحدة، وطرد عدد كبير من أبناء العم أو أفخاذ العشيرة، خارج مناطق النفوذ، وسلبوا من كل الحقوق، وشمل ذلك حتى الفلاحين الفقراء وكرس هذا النظام بعد تشريع قانون وحقوق وواجبات الزراع رقم (28) لسنة 1933.

ولقد حدثت حركات وتمردات عديدة للفلاحين ضد شيوخهم مثل إنتفاضة فلاحي سوق الشيوخ عام 1935، وفلاحي الإيزيرج في العمارة، لمقاومة تسجيل الأراضي بأسماء الإقطاعيين **(م/17)**.

لقد إعتمد الإنكليز سياسة تركيز الأرض بيد شيخ واحد في كل مقاطعة، في حين كان الأتراك يعيدون تكرار توزيع الأراضي حسب ولاء الشيوخ والعشيرة.

وعلى سبيل المثال أعيد تخصيص **"المجر الكبير"** في العمارة "تسع مرات" في زمن الأتراك بين أعوام (1915/1865)، وأعيد تخصيص ارض **"الشهالة"** وهي مقاطعة زراعية هامة في العمارة "سبع مرات" ولكن بين أعوام (1958/1916)، بقي "المجر الكبير" في يد شيخ واحد، ولم تقسم "الشهالة" إلا في عام (1923) بين

شيخين، وهكذا يتوضح ميل الأتراك إلى أضعاف كبار رؤساء العشائر، وإصرار الإنكليز على دعمهم وأسنادهم وأصبح الإقطاع في العراق حليفاً للإستعمار، ومظهراً فاحشاً للإضطهاد والتخلف.

قدرت مساحة حيازات الأراضي في "لواء العمارة" عام 1930 (2.672.000) دونم، ووصلت في عام 1944 إلى 3.647.927 في حين قدرت المساحة المزروعة منها بشكل متواصل (672.897) دونم فقط. أي أن مقدار مساحة "البور" القابلة للزراعة (2.347.811) دونم وبهذا يتضح أن مساحة الأرض المزروعة فعلاً أقل من خمس مساحة الأراضي المهيئة للزراعة.

كان مجموع عدد حائزي الأرض في العمارة سنة 1930 "81"، منهم "55" شيخ و "7" سادة و "18" من ملاكي المدن ... و ملا واحد. ولقد وصل هذا العدد في عام 1944 إلى "181" من حائزي الأراضي بينهم "148" شيخاً من العشائر و "33" ملتزم مدني. وهؤلاء يحوزون كل أراضي اللواء من أصل نفوس العمارة الكلي "الحضر والريف" البالغ (344.726) نسمة.

وفي تقرير لمتصرف العمارة مؤرخ في 9/ مايس / 1944 بين أن "7" فقط من حائزي الأراضي في العمارة بموجب العقود المباشرة

مـع الدولـة يملكـون مسـاحات مـن (100000) مائـة الـف دونـم إلـى (400000) أربعمائـة ألـف دونـم وتسـعة أخـرون يحـوزون علـى أراضـي تبلغ مساحتها "50" خمسون ألف دونم إلى "100" مائة ألف دونم. وهكذا كانت هذه الأراضـي رغم تصفيتها قانونـاً كأراضـي دولـة مؤجرة، ولكنهـا كانت تكتسب صفة الملكية الخاصة، حيث كان الأبناء يتوارثونها.

كـان ثلاثـة مشـايخ وأبنـاء أربعـة مشـايخ أخـرون يحـوزون 3% مـن مجمـوع مسـاحة أراضـي العمـارة أي (1.824.841) دونـم، وكـان عشـرة مشايخ أخرين يحوزون 19% من مجموع المساحة (689.561) دونم، ولقـد بلغـت عائـدات الأراضـي المطلوبـة مـن الشـيوخ "مجيـد الخليفـة"، "سـليمان المنشـد"، شـواي الفهـد"، "محمد العريبـي"، "فـالح الصـيهود"، عـام 1929 (1.756.980) روبية وتشكل 61% من مجموع العائد المطلوب عن أراضـي العمـارة للدولـة، مـع العلـم أن الروبيـة تسـاوي حينـذاك جنيهـاً أسترلينياً و (6) بنسات. وعائدات الأراضي المطلوبة من الشيوخ الخمسة أعلاه في العمارة مقارنـة مـع مدفوعات عائدات الأراضـي فـي خمسـة مـن ألويـة العـراق "الإثنـى عشـر" عـام 1929، وهـي "أربيـل"، كركـوك، السـليمانية، الـدليم، كـربلاء" تبلـغ (1823054) روبيـة، وهـذه المقارنـة تظهر خصب أراضي العمارة وإرتفاع عائدها(م/18).

كانت نسبة حصة الحكومة تشكل 15% من معدل منتوج الأرض "المروية" سيحاً 2% من المروية "سقي" وقد قدر معدل منتوج الأراضي عام 1936.

لكل مشارة حنطة (45كغم – 60 كغم)، شعير (100كغم – 120كغم) شلب (250 – 350كغم)، (200 – 300كغم) ذرة و ماش.

وهكذا تراوح إنتاج اللواء من الشلب (70 – 90) ألف طن في السنة، و (20) ألف طن شعير، و (3) آلاف طن حنطة و (20) ألف طن ذرة، ومائة طن فقط ماش.

لقد تفاقم تأثير الإقطاع في العمارة، وإزدادت الاراضي غير الصالحة للزراعة، وهجرت أعداداً كبيرة من الفلاحين الريف في اوقات مبكرة منذ عام 1933، وحول الفلاحين إلى "عبيد" عندما ربطهم القانون رقم 1933/28 بالأرض بقوة تعسفية، تتيح للشيخ أن يمنع الفلاح "المدين" بالإنتقال من الأرض وسلب حريته، لأنه دوماً مدين بالتأكيد وحتى وقت الحصاد، وعند توزيع الحاصل تؤخذ منه حصص متعددة، لا تبقي له إلا الشيء النزير من المحصول الذي لا يسد ديونه و لا رمقه لما تبقى من السنة، وكانت الحصص توزع "بالكيلة" كما يأتي مع العلم أن "الكيلة" كانت تساوي (33.4) كيلو غراماً في العمارة.

1- "الكعادة" حصة الحراسة أربع عن كل مئة "كيلة".

2- "القهوجية" حصة صباب قهوة الشيخ وهي "3" كيلة من كل مئة كيلة.

3- "البرطيل" ضيافة الشيخ وهي "3" كيلة من كل مئة كيلة.

4- "الأسملة" لرجل الدين "3" كيلات.

5- "الوزان" وقدرها "5" كيلات.

6- "المأمورية" حصة المأمور الذي يشرف على توزيع الميره "5" كيلات.

وهكذا زادت هذه الإستقطاعات وأمتدت على مر السنين ويعهد بالطبع حسابها إلى ملاكي وكتاب ووكلاء الشيخ نفسه.

ولقد قدرت حصة الفلاح السنوية في عام 1930، بستة جنيهات إسترلينية فقط أما "السركال" فكان يأخذ من حصة الشيخ، ولكن بعد الثلاثينات في العمارة خصصت له مساحة خاصة تسمى "المطلك" يأخذ كل أنتاجها، إضافة إلى رسوم أخرى يجبيها لصالحه.

لقد أستعمل الشيخ لحراسته وبسط سلطته ونفوذه أشخاصاً سموا "الحوشية"، وكان لأحد الشيوخ مثلاً (522) حوشي، وهم نواة جيشه، وهم على صنفين (380) حوشي يتقاضون رواتب تبلغ (603)

طناً، والأخرون (244) حوشي تم إعطائهم أراضي يستغلونها بواسطة الفلاحين.

ولقد قدر مجموع ما يتقاضاه الحوشية من هذا الشيخ (1255) طن من الشلب، وبما أن سعر الطن كان (30) ديناراً أنذاك فيبلغ مجموع مخصصات الحوشية (37.650) الف ديناراً في السنة. والأخطر من ذلك إجتماعياً أن هؤلاء الحوشية وهم من الأغراب عن العشيرة، أصبحوا بمرور الوقت الجزء الأهم من العشيرة المسيطرة على الفلاحين، وأصبح عدداً منهم سراكيل ورؤساء أفخاذ للعشيرة[م/18]، مما غير في بعض الأحيان واقع النسب.

وفي العمارة سنت عادة ثابتة وهي حصر أرث الأراضي بعد وفاة الشيخ بالأبن الأقوى أو الأكبر وعدم توزيع الأراضي العينية في أغلب الأحيان، مما جعل بعض أبناء الشيوخ الذين حرموا من الميراث العيني عاطلين وموعزّين وأضطروا إلى ترك أراضيهم وهاجروا إلى المدن، ونسوا امر الارض والمشيخة والعشيرة. كان المشايخ يفتخرون في أصالة النسب والشجاعة والفروسية والشيمة والكرم والبطولة والدفاع عن القبيلة والدين، ولكن مع الاسف تحولت هذه الصفات الحميدة السامية إلى شعارات فحسب يتغنون فيها في الأمسيات وفي الصباح تمتهن كرامة

الفلاح بكل تعسف، وأصبحت سياسة الحصول على أكبر العوائد والتوسع في إمتلاك الأرض والحصول على أكبر نفوذ وسلطة في المنطقة هدفاً سامياً، حتى وأن كان على حساب بقية أفخاذ العشيرة والأخوة والأقارب، وهكذا تباعدت العلاقة بين الشيخ والفلاح، بل أن بعض الشيوخ أنتقل بسكناه إلى المدينة، وترك إدارة الأرض إلى "الحوشية" والكتاب، وتمسك فقط بالسلطة والتقرب من الدولة، وفرض وصايته على أبناء عشيرته والريف وإستغلال نفوذه، والأنكى من ذلك مهدوا إلى سن عادات وسنن وفروض تخالف الشرع والقانون لمصلحتهم، ومنها مثلاً توارث الحقوق في الأراضي، وإناطة جميع الميراث بالشيخ التي ترضاه الحكومة مؤيداً لسياستها وخطها بدون نقاش، وإعطاء أسهم إضافية للشيخ الجديد، مع حرمان الأبناء وخاصة النساء من السهام الشرعية عيناً. ولقد أصبح "المكلف" "وهو إصطلاح عشائري عن الخلف لأشغال مقام المتوفي"، ولا يشترط أن يكون أبناً بل مجرد كونه من ذوي القربى ويأخذ حقوقاً إضافية. تسمى **"الكبرة"** بين الثلث والربع من التركة، إضافة إلى ما يأخذه من الأموال المنقولة وهي **"الحبوة"** و "منايح المضيف"[19/م] ويأخذ ما يتمكن الحصول عليه من أراضي ومقتنيات وحرمان الأخرين من حقوقهم وإرثهم المقرة شرعاً وقانوناً بتعسف بالغ كونت عشرات القصص عن

صنوف القوة والعسر والظلم والطغيان حتى على الأخوة والأقرباء وصلة الرحم من العشيرة.

ولقد سنت سلطات الإحتلال الإنكليزي "نظام دعاوي العشائر" المدينة والجزائية لسنة 1918، حيث وضعه الإنكليزي الميجر جنرال أبج.دي.فانشو. القائم بأعمال القائد العام للحملة البريطانية بتاريخ 27/تموز/1918 وأقر النظام بتعديلاته بمرسوم ملكي في 28/كانون الأول/1924، وخول القائممقام ومدير الناحية السلطة الواردة في القانون، ورغم أن النظام أقر بأن يقتصر تطبيقه على العشائر، إلا أن بعض الموظفين الإداريين وخاصة كتاب التحرير تعسفوا وتدخلوا كثيراً في حسم الدعاوي وشملوا بعض سكان المدن والقصبات بالنظام، ولقد ساعد إنتشار الفساد والرشاوي في الأقضية والنواحي إلى التطبيق العشوائي، بحيث شملت بعض دعاوي الطلاق وقضايا المحاكم الشرعية، وأصبح للشيوخ أيضاً دوراً مؤثراً في مجالس الحكم العشائرية والتحكم في قرارات الديات العشائرية وفي قضايا القتول والجروح، إضافة إلى التدخلات المباشرة في الشؤون الخاصة والعائلية وعدم الأخذ بالديات الشرعية المعروفة. لقد أصبح حسم الدعاوي العشائرية ومجالس التحكيم مثالاً للسخرية والتندر،

ومثالاً للظلم والإضطهاد وإمتهان كرامة وحقوق الإنسان، ومنها إعطاء النسوة فقط لذوي القتيل والإكتفاء بالتعويضات المالية.

وفي العمارة كان لكل عشيرة وفخذ عادات وسنن عشائرية في حسم القضايا وفض المنازعات تختلف إختلافاً كبيراً، إلى أن إجتمع في ديوان متصرفية لواء العمارة بتاريخ 1936/3/17 كل من الشيخ محمد العريبي، والشيخ فالح الصيهود عن عشائر "البو محمد"، والشيخ شواي الفهد عن "عشائر الإزيرج"، والشيخ حاتم الصيهود العجيل عن "عشيرة السودان"، والشيخ شبل الثامر عن "عشيرة السواعد – فرقة الكورجة"، والشيخ محمد الموسى عن "عشيرة السواعد – فرقة بيت زامل"، والحاج كاظم السد خان عن "عشيرة البهادل" وأتفقوا بينهم على توحيدالشروط العمومية لعشائر لواء العمارة وعلى سبيل المثال أصبحت الديات كالآتي(م/19):-

1- **القتل:-** دية القاتل عدا السارق – فصله أمرأتان **(جدمية ولحقية)**، إحداهما صداقها (11.250) دينار والثانية (7.500) دينار.

2- **الخطف:-** المخطوفة "بنت" وهي راغبة بالخاطف ففصلها "أمرأتان (جدمية وتلوية" ويتزوجها الخاطف).

وقد تم تأليف عدة كتب ومقالات حول هذه العادات ومنها كتاب للشيخ فريق المزهر أل فرعون رئيس قبائل أل فتلة، وهو نائب أيضاً عن لواء الديوانية في عام 1941، يبحث في الأصول والقواعد والعادات العشائرية، وحاول أن ينسق ويجمع الفروض، والنواميس والأعراف العشائرية، وفق القواعد الأساسية العامة للعشائر سماه "القضاء العشائري"[(م/20)]، ومن هذه الفروض:-

"القتل، الجرح، العضاب، السقاط، الخطف، النهوة، الحشم، الصيحة، السرقة، العار، القذف، العطوة، الفرشة، العكبة، إتلاف المال، التيار، المراودة، الديات، السطرة، الإستجارة، زواج المصادقة، أمتهان اللصوصية...الخ".

ولكن رغم محاولات توحيد السلف والفروض، بقيت عادات العشائر تختلف عن بعضها، وتكاثر الفرضة، وأهل العرف، بل أصبح لكل سلف وفخذ أعرافاً وقضايا خاصة، كثير منها يخضع لتدخل رغبة الشيخ، إذ أنه وحده يملك القوة الإجرائية لتنفيذ هذه الأحكام.

هكذا يظهر أن نظام دعاوي العشائر قد سمح للشيوخ بالتسلط على الفلاح، حيث أصبح الفلاح خاضعاً للشيخ إقتصادياً وإجتماعياً، وقضائياً وإدارياً، وأصبح سكان القرى والأرياف، وسكان "السلف"، تحت سلطة الشيخ مطلقاً وهكذا حولت المشيخة إلى أقطاع وتحول الإرتباط العشائري المبني على النسب وخلط نسب الشيخ بالفلاحين والديرة والمشارة الجمعية إلى نظام إحتكاري إقطعي، تعسفي، تسلطي، ((لقد ساهم دخل الأراضي من مجموع مداخيل الدولة في عام 1911 بنسبة 44.3% ووصلت هذه النسبة في عام 1926 إلى 23% وفي عام 1930 إلى 11.7% وقدمت العمارة في عام 1928 حوالي 193425 ديناراً))(م/18).

وأصبح الظلم والقهر من مظاهر الحياة وعلائم أدب وفن الأرياف، وطغت الأحزان ووصف الألام على الحسجة، واللامي، والبوذية، والأمثال، والهوسات الشعبية، أما "الدارمي" فهو من الشعر الذي قالته العامة بكثرة، ولكن كما ذكرنا سابقاً بدأت الهجرة من الريف منذ الثلاثينيات لطغيان الإقطاع وقساوة الشيوخ والحوشية على الفلاحين، وبقي أجر العامل غير الماهر في المدن متدنياً حيث كان في عام 1926 "75" فلساً أنخفض عام 1930 إلى (56) فلساً وإلى (50) فلساً في

أعوام (1937/1935). إضافة إلى أرتفاع مستوى المعيشة منذ عام 1939 وهكذا بقي معدل الأجر منخفضاً إلى عام 1948 حيث لم يكن يزيد عن (200) فلس في حين أرتفعت تكاليف المعيشة بنسبة 673%.

وهكذا أصبح الإقطاعيون الكبار يسيطرون على 75% من الأراضي الصالحة للزراعة، وهم لا يشكلون أكثر من 1% من السكان ولقد ظهر بعد ثورة 14 تموز 1958 أن "18" مليون دونم من الأراضي المروية كانت محتكرة من قبل (3619) مالكاً للأرض ومنهم 272 شخصاً يمتلكون "6" ملايين دونم.

وأصبحت ظاهرة الإقطاع في العراق وخاصة في الجنوب والعمارة بالذات، ظاهرة إجتماعية وإقتصادية إستغلالية سلبية متخلفة ألقت بظلالها السلبية على أهالي المنطقة، وتدهورت عمليات الإنتاج، وإندثرت الأنهار، وإزدادت البطالة في الريف، ووصل الفقر المدقع إلى أعلى مدياته، مما دفع بالكثيرين إلى الهجرة إلى بغداد والبصرة، نتيجة لإهمال الأرض والقسوة على الفلاح.

وهكذا حطم الإقطاع البنية الأساسية للريف والإنتاج الزراعي، وأصبح الإقطاع قاعدة للإستعمار، والملكية الرجعية، وهشم بقايا العلاقات العشائرية الإيجابية والوثائق وصلة الرحم وحولها إلى

إطارات جامدة من الطقوس والتقاليد التي تخدم سلطة الشيخ وترفع وتقوي من سلطته الإجتماعية والمعنوية. إضافة إلى ما حصل عليه من أمتيازات إقتصادية وسياسية من أجهزة الدولة الإدارية، وأصبح الحاكم الفعلي والقاضي الأول الذي يحكم بمفرده بالنزاعات مباشرة أو يحيلها إلى العراف "الفريضة" الذي يقرر الحكم، وينفذه الشيخ، والشيخ أن يطبق حكم الجزاء بحق الجاني حسبما يريد، وللشيخ حرية الرأي في تعامل أراضيه تارة بعد أخرى. وكان قرار الشيخ مطلقاً، رغم أن "قانون العشائر" أحال الدعاوي العشائرية إلى خبيرين ينتخبان المتنازعين وأعطى للحاكم الإداري تنفيذ ما يقرره الخبيران المنتخبان وتفرض العقوبة من الحاكم الإداري نفسه(م/21).

وهكذا أزدادت الهجرة بشكل سريع من الريف إلى المدن وتزايدت وتائر القهر والجوع والظلم الإقطاعي، خاصة في ريف العمارة، وأصبحت سلطة الشيخ الإقطاعي، صلة مطلقة، نسفت كل الروابط العشائرية الإيجابية وحطمت كل وشائج النسب وصلة الرحم، وأصبح للحوشية و "للعبيد" والرجال الغرباء الذين سلطتهم الشيخ على الفلاحين، هم العشيرة ووجهائها ورجالاتها وبذلك نسفوا نهائياً هذه الرابطة الإجتماعية الإيجابية.حيث حلت محلها أعراف وعادات غريبة عن

المجتمع العشائري، بإسناد أبن العشيرة حتى وأن كان مجرماً، أو خارج عن القيم والأعراف. وهذا نهج غريب ومستحدث عن عادات العشائر العربية الأصيلة التي تدافع عن أخلاقيات العشيرة وكرمها وإستبسال فرسانها في الدفاع عن العشيرة ضد الظلم والقهّر والتسلط، كما بينها تاريخ العراق حسب ما ثبت في كتب التاريخ والأدب عن مكارم الأخلاق والكرم، والنخوة، والشيمة، والتعاضد والتكامل الإجتماعي الإيجابي.

كبار ومتوسطي مشايخ لواء العمارة في العام 1951

مستلة من المصدر رقم (18)،
والجدول رقم (13/6)

إجمالي أوضاع حيازة الأرض في العمارة 1951	
مجموع مساحة حيازات الأراضي	**3422733 دونماً**
مجموع حائزي الأراضي	**177**
كان ثلاثة مشايخ وأباء أربعة مشايخ أخرون يحوزون	**1824841 دونماً أو 53% من مجموع المساحة**
كان عشرة مشايخ أخرين يحوزون	**689561 دونماً أو 19% من مجموع المساحة**

العشيرة	الشيخ	مساحة المقاطعة بالدونم	أسم المقاطعة	المنطقة	العائد المطلوب عام 1929
ألبو محمد	مجيد الخليفة وأولاده	136.229	المجر الكبير	المجر الكبير	495.700
ألبو محمد	محمد العريبي	66.236	الكحلاء	الكحلاء	317.660
ألبو محمد	طاهر الحاتم	44.599	كسرة	قلعة	60.060

	صالح	وجمشة			
ألبو محمد	حاتم الصيهود	33.817	بحاثة	الكحلاء	68.000
آل أزيرج	أبناء شواي الفهد	148.450	المجر الصغير	المجر الصغير	369.185
آل أزيرج	مطلك السلمان بن سلمان المنشد	72.688	المجر الصغير	المجر الصغير	369.185
بني لام	أبناء علوان الجنديل	138.312	أم الحنا وأم البر	الشيخ سعد	20.125
بني لام	حاتم الغضبان	90.759		الكميت	38.000
بني لام	يعقوب اليوسف	96.242	الغريبة الغربية	الشيخ سعد	15.500
بني لام	دياب الجنب العيد	66.868	الغريبة الشرقية	الشيخ سعد	13.000
بني لام	شبيب المزبان	51.621	المجزرة	العمارة	31.000
بني لام	قندهار الفهد	65.602	الفهدية	علي الغربي	85.500
بني لام	أبناء كنفذ الوزان	129.140	الكريمة	علي الغربي	13.250

بني لام	مناتي الفعل	79.704	الحرقانية	علي الغربي	13.250
البو دراج	أبناء محمد الحطاب	375.603	بغيلات وجفجافة	الكميت	18.030
البو دراج	أبناء الفيصل	238.678	الكميت	الكميت	30.800
بني سعيد	مزيد الحمدان السكر	399.726	رويدة وشطانية	المجر الصغير	21.400
بني سعيد	فالح أبو عوجة	258.703	جزيرة سيد أحمد الرفاعي	المجر الصغير	6.650

عائدات الأراضي المطلوبة من كبار ومتوسطي المشايخ في لواء العمارة في العام 1929

(مجموع عدد اصحاب الحيازات:81)
مستلة من المصدر رقم (18)

العشيـرة	الشيـخ	العائد المطلوب بالروبية	النسبة المئوية من مجموع العائد المطلوب
كبار المشايخ			
ألبو محمد	مجيد الخليفة	392.700	
آل أزيرج	سلمان المنشد	369.185	
آل أزيرج	شواي الفهد	369.185	
ألبو محمد	محمد العريبي	317.660	
ألبو محمد	فالح الصيهود	308.250	
المجموع		**1.756.980**	**%61**
المشايخ المتوسطون			
بني لام	قندهار الفهد	85.000	

ألبو محمد	حمود الخليفة	74.000	
ألبو محمد	حاتم الصيهود	68.000	
ألبو محمد	طاهر الحاتم	60.000	
بني لام	جوي اللازم	38.000	
بني لام	غضبان البنية	38.000	
ألبو محمد	جلوب الزبون	37.800	
السودان	شموخ الفارس	34.450	
بني لام	شبيب المزبان	31.000	
ألبو دراج	مطشر الفيصل	30.800	
المجموع		**497.610**	**%17**

المصـدر: لائحـة لـدافعي العائـدات ملحقـة بتقريـر غيـر منشـور للمفـتش الإداري للعمارة في آب /أغسطس/1929.

التركيبة الإجتماعية

أن تطور الملاحة النهرية في دجلة بحدود عام 1864م قد لعب دوراً مهماً في تطور الواقع الإقتصادي في الولايات العراقية من خلال تطور السوق العراقية، وتأثيرات التجارة الأوربية – الهندية، الذي أدى بدوره إلى متغيرات جذرية في حياة وتركيب السكان، وبدء نشوء مدن جديدة على ضفاف نهري دجلة والفرات وعلى مراكز وعقد النقل البري.

وتؤشر الإحصاءات إلى أن 50% من السكان في المنطقة الجنوبية بحدود عام 1867م كانوا من البدو و 41% من السكان كانوا من ((الريفيين والزراعيين))، 9% فقط يكسبون معاشهم في المناطق الحضرية في المدن الكبيرة والصغيرة، من الصناعات الحرفية والتجارة والخدمات، وكان حينئذ مجموع سكان الولايات العراقية يبلغ 1.380 مليون نسمة.

لقد تغيرت هذه النسبة السكانية في عام 1930 حيث أصبح البدو يشكلون 8% فقط من سكان المنطقة الجنوبية في حين أصبح سكان الريف 83% بقيت تقريباً نسبة سكان المدن 9% فقط من مجموع السكان. الذي بلغ مجموعه الكلي في العراق 3.388 مليون نسمة. ومن الإحصائيات يتضح أن سكان المدن منذ عام 1930 ولغاية عام 1957 لم

يرتفع إلا إلى الثلث من مجموع السكان. أما نفوس مدينة العمارة "مركز القضاء" فقد قدر عام 1862م بحدود العشرة آلاف نسمة، في حين أصبح عدد نفوسها في عام 1930 بحدود (19) ألف.

كان عدد نفوس لواء العمارة لغاية كانون الأول سنة 1943 حسب سجلات النفوس كما يأتي:-

	عشـائر	مدنيين	المجموع
ذكور	116241	28118	144359
أناث	116640	29506	146146
	232881	57624	290505

وبالنظر إلى مراجعة المدنيين كسكان الأرياف دوائر الدولة وطلب تسجيلهم أصبح عدد نفوس اللواء لغاية سنة 1945 كما يأتي:-

	مدنيين	عشائر
العمارة	43113	38329
الكحلاء	2690	39390
قلعة صالح	6317	31828
المجر الكبير	6422	39740
المجر الصغير	1474	35001
المشرح	2906	19094
كميت	1909	10769
شيخ سعد	3343	9201
علي الغربي	5597	19891
المجموع	73771	343343

أي المجموع الكلي (317014) نسمة.

ويظهر من ذلك أن عدد المدن أعلاه في اللواء في أواسط الثلاثينات لم يتجاوز (35) ألف نسمة من مجموع سكان اللواء ويشكل

9% من سكان اللواء. ولكن أرتفع الرقم في الأربعينات حيث وصل إلى (73) ألف نسمة وأصبح يشكل ثلث عدد سكان اللواء ولكن أشك في هذه الأرقام لعد تسجيل عدد من العشائر والأفخاذ لغاية عام 1947، ويظهر من ذلك أن عدد نفوس اللواء في العقد الثالث المسجل لا يتجاوز (250) ألف نسمة.

لم تنظم دوائر النفوس منذ عام 1925 لغاية حزيران عام 1934 حيث ألحقت بوزارة الداخلية بدلاً عن البلديات ليشمل التسجيل معظم المدنيين والعشائر تمهيداً لتنفيذ قانون التجنيد الإلزامي، وباشرت دوائر النفوس في 25 أيلول سنة 1934 التسجيل لغاية سنة 1935 حيث سجل ما مجموعه 3.214.173 نسمة لمجموع العراق.

ويؤكد هذا التوزيع السكاني أن القطاع الزراعي هو القطاع الأول في تلك الحقبة وكانت تمثل الحرف الزراعية والحيوانية والصيد، وآخر أحصاء نشرته جريدة الكحلاء العمارية بمتابعة شخصية من السيد عبد المطلب الهاشمي أظهر أن عدد نفوس اللواء عام 1935 بلغ 217762 نسمة إجمالي نفوس اللواء.

وعلى صعيد العراق لم يتجاوز عدد سكان المدن لغاية عام 1936 سوى حدود (750000) ألف نسمة على أكثر تقدير أي حوالي

25% من إجمالي عدد النفوس، ويقل واقعاً في الجنوب هذه النسبة، وبلغ عدد الموظفين نسبة 1.20% من مجموع نفوس العراق البالغة أكثر من ثلاثة ملايين نسمة وتساوي بحدود 5% من سكان المدن.

قبائل وعشائر العمارة

أطلعت على أغلب الكتب والإصدارات والدراسات الخاصة بعشائر العمارة ومنها تاريخ العمارة وعشائرها للسيد عبد الكريم الندواني وموجز تاريخ عشائر العمارة تأليف محمد باقر الجلالي(م/40) والعمارة بلد الوحي والنعيم / عبد الهادي الجواهري(م/47) وتاريخ ميسان وعشائر العمارة / جبار عبدالله الجويبراوي(م/42).

ويظهر أن المنطقة فتحت في عهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب وفتحها عقبة أبن غزوان وولى عليها النعمان بن عدي ويقال أنها سميت ميسان لكونها أرضاً خصبة كثيرة الحشائش والأعشاب والتي كانت تميس وتتمايل مع النسيم.

ويبدو أن أسم ميسان من الفعل العربي (ماس) وتصريفه ميس وميسانا ويعني التبختر والإختيال قال الشاعر:-

ومن مبلغ الحسناء أن حبيبها

بميسان يسقى بالزجاج المذهب

ويقال أنها سميت ميسان ليلة أربع عشرة أي ليلة إكتمال البدر قمراً. وكانت التقسيمات الإدارية لميسان في العهد القديم حسبما ذكرها ياقوت الحموي:-

1. المدار.
2. البطائح.
3. الطيب.

وفي العهد العثماني عين أمير الحويزة بركات الأول، حافظ بن براك بن مفرج بن سلطان الطائي اللامي، حاكماً على منطقة الجزيرة الواقعة شمال أمارة الحويزة والمحدودة بجبال بشتكوة شمالاً ومن الكرخة شرقاً وبدجلة غرباً والأهوار الفاصلة بين العمارة والحويزة جنوباً.

وحكم حافظ منطقة الجزيرة في حدود عام 931 هـ 1521م. ويكون ذلك إيذاناً بولادة أول أمارة عربية في منطقة العمارة(م/40).

ورد أسم العمارة في الرحلات التاريخية حيث ذكرها سبا ستياني في عام 1656م. وذكرها سنة 1678 ((تامز نييه)) وهي قلعة مشيدة باللبن وفي سنة 1656 مر بالعمارة ((فتشنسو)) وكان هذه القلعة لرئيس قبيلة سكنها قبل مجيئ الأتراك ثم أصبحت داره قلعة للأتراك في جهة الشبانة. العمارة هي قلعة في جانب الشبانة بنيت عليها المدينة وكان وقوف السفن في شاطئ في الشمال الغربي من المثلث الذي أستعمله الأتراك والإنكليز. وفي عام 1575م حينما أنقسمت فيها مياه دجلة إلى قسمين أحدهما يذهب إلى الفرات والأخر يذهب إلى أراضي العمارة هو التاريخ الذي بنيت بعده القلعة ويستعرض المؤلف الجويبراوي أراء عديدة تفصيله في هذا المجال بكتابة تاريخ ميسان وعشائر العمارة(م/40).

ولقد أطلعت على محاضرة ألقاها الأديب المدرس غضبان رومي ونشرها السيد عبد المطلب الهاشمي في مجلته **"الهدى الغراء"**(م/42)وبأعداد متعددة من السنة الثانية لصدور المجلة عام 1929 وكذلك ما نشره الأستاذ المؤرخ عبد الرزاق الحسني في جريدة الكحلاء

العمارية(م/43)، بعد نشرة كتاب "تاريخ البلدان العراقية" عام 1930 ورأي عبد الكريم الندواني(م/38).

لقد كان تاريخ العمارة مبهماً وما كاتب عن ذلك اللغز يفصح ورواية الحسني(م/41)، نلخصها بما يلي:-

"أضطرب حبل الامن في جنوب العراق عام 1278هـ. 1861م بتمرد عشائر "البو محمد" على الحكومة العثمانية فرفع زعيمها الكبير فيصل بن خليفة راية العصيان فإضطرت الحكومة إلى سوق جيش قاده "اللواء محمد باشا الديار بكرلي" أدت إلى إنكسار فيصل بن خليفة، ونظمت الحكومة مقراً عسكرياً لها على ضفة دجلة اليسرى أسماه الأهلون "الأوردي" وهي لفظة تركية يراد بها معسكر الجيش وعلى هذه البقعة أقيمت العمارة لأول مرة بعد أن فتحت الحوانيت وأنشأت بعض المساكن وأنتشرت الحركة العمرانية وأطلق الأهلون ورجال الحكومة كلمة "العمارة" على ذلك المقر العسكري.

وبعد مضي حولين كاملين على الحركة "التأديبية" نظمت الحكومة "قضاء مدنياً" أطلقت عليه "قضاء العمارة" فأصبحت "العمارة" جنة غناء ومنتزهاً كبيراً وهي تعد من أجمل المدن العراقية وتمتاز

بخصب تربتها وحسن عمارتها وبديع منظرها وكان قائم مقامها أن ذاك عبد القادر بك فأرخ الأخرس الشاعر الشهير تاريخ أنشاء القصبة قائلاً:-

قل لمن يسأل عن تاريخه قد عمرت أيام عبد القادر

أي عام 1278 للهجرة (1861) للميلاد.

وتقدر نفوس "المركز" "19,300" ألف نسمة وفيها رصيف على طول النهر يبلغ طوله زهاء 50 متر وأنها واقعة على رأس الزاوية الناشئة عن النهرين دجلة والكحلاء تقع أراضي لواء العمارة على ضفاف الأنهر الثلاثة دجلة والكحلاء والمشرح وهي تمتد من جنوبي لواء الكوت حتى حدود لواء البصرة وتحاذيه جبال بشت كوة الإيرانية ويحد اللواء من الشمال وادي نهر الجباب على ضفاف دجلة اليسرى وأراضي عشيرة المقاصيص على ضفتها اليمنى وفي الجنوب نهر السطيح الذي يصب في دجلة في الجهة اليمنى ونهر العتيق المندرس في الجهة اليسرى ومن الشرق أراضي الحويزة التي أصبحت لاحقاً تابعة إلى إيران، وكذا جبال

جبال بشت كوة ومن الغرب مجرى **"الدجيلة"، "فالبطائح"، "الأهوار"**، المتصلة بأراضي **"المنتفق"**.

مساحة اللواء العمومية "18395" كيلو متراً مربعاً وأصبح عدد نفوس لواء العمارة تسجيل 1947م "647329" نسمة.

وأظهر الإحصاء الأول نفوس مدينة العمارة 1920/1919م.

المسلمون	254700 نسمة
اليهود	3000 نسمة
المسيحيون	300 نسمة
الصابئة	5000 نسمة
المجموع	263000

ونظم الجوبيراوي جدولاً بنفوس قبائل العمارة أنذاك**(م/40)**

				القوة المسلحة	
ت		عدد البيوت	خيالة	مشاة	بندقية
1	بنولام	14500	5500	18000	9000
2	ألبو محمد	19000	1000	2900	10000
3	البو دراج	1800	850	1800	1000
4	آل أزيرج	4400	550	6600	3200
5	السواعد	3500	3500	4500	2000

وفي لواء العمارة تتوزع قبائل وعشائر وأفخاذ متعددة كثيرة ذات أرومة عربية أصيلة ونخص بالذكر ما يأتي:-

1- قبيلة بني لام.

2- قبيلة ألبو محمد.

3- قبيلة آل أزيرج.

4- قبيلة آل السواعد.

5- قبيلة السودان.

6- عشيرة ألبو دراج.

7- عشيرة السراج.

8- عشيرة البهادل.

9- عشيرتي آل عيسى، وآل بزون.

10- عشيرة آل مريان.

11- عشيرة كعب وكنانة.

12- عشيرة السادة آل هاشم العلوية.

13- عشيرة الوحيلات.

14- عشيرة آل سراي.

15- المشعشعون.

16- عشيرة الشريفات.

17- فخذ من عشيرة آل طرف.

18- فخذ من عشيرة الباوية.

19- فخذ من عشيرة الخفاجة.

20- فخذ من عشيرة ألبو عريف.

21- فخذ من عشيرة آل جويبر.

22- آل محيسن.

23- الزرقان.

24- الخزرج.

25- فخذ من عشيرة بني تميم.

وهناك أسر وأفخاذ هاجرت من عربستان.

26- آل الصرخة.

27- آل كثير.

28- آل حمزة.

29- ألبو رواية.

30- العنافجة.

31- ألبو حمدان.

32- ألبو عواره.

33- آل النفاخ العلوية.

34- ألبو عبيد.

35- الخيادرة.

36- بني ساله.

37- بني سكين.

38- الدغاغلة.

39- آل عجرش.

40- الطالقاني العلوية.

41- الملحة.

42- الصقور.

43- ربيعة.

44- آل لاوي.

45- آل نصار.

46- الزويدات.

47- النبتات.

48- آل عزيز.

49- آل بو شمخي.

50- آل قبان.

51- آل نصار.

مصدر((40))

السـادة(م/52)

1- الهواشم الحسنيون جنوب مركز العمارة.

2- الهواشم الحسينيون ويعود نسبهم إلى الحسين الأصغر (مركز العمارة) "آل حسن الهاشمي".

3- البعاج.

4- النفاخ.

5- أبو رغيف.

6- البخات.

7- أبو الدنين.

8- البطاط.

9- الجوابر.

10- الجعادلة.

11- آل نور.

12- آل ناجي.

13- النعمة.

14- موزان.

15- الموالي.

16- الأعرجي.

17- البوابر.

18- المكاصيص.

19- الموسوية.

20- آل شرفة.

21- سيد حلو.

22- العلاق.

23- أبو أجريب.

24- آل علي.

25- الفواضل.

26- الشروع.

27- الشوكي.

28- آل سلطان.

29- بيت جويدة.

30- أهل الجرف.

31- العلوية.

32- آل زلزلة.

33- السوامرة.

34- الراضي.

35- العوادي.

36- وبقايا المشعشين.

37- هناك عوائل علوية عديدة أخرى. يعب أحصائها وتنقلها ليس إلا. المصدر ((40)).

يا أهل ميسان السلام عليـ كم الطيبون الفرع والجذم

أمـــا الوجوه ففضة مزجت ذهبـــاً وأيـــد سحة هضـم

التقسيمات الإدارية

يتألف لواء العمارة في الثلاثينات من مركزه (مدينة العمارة) من قضائين وست نواحي:-

1- قضاء العمارة – ناحية المشرح – بلدية المسعيدة.
2- قضاء علي الغربي – ناحية شيخ سعد – ناحية كميت.
3- قضاء قلعة صالح – ناحية المجر الكبير – ناحية المجر الصغير.

كما ورد ذلك في الدليل العراقي لسنة 1936.

1. قضاء العمـــارة

لقد أوضحنا سابقاً نبذه عن تأسيس مركز العمارة حيث تولى الفريق محمد باشا الديار بكري بتأسيس مركز لواء العمارة في محله الحالي، وأنشأ هذا الباشا سوق الباشا وأنشأ بنايات بين شارع بغداد والسوق الكبير وذلك في أوائل سنة 1275هـ، كما أثبت ذلك الشاعر البغدادي الأخرس في شعره عن تأسيس مدينة العمارة وبناء منارة العمارة التي أشادها عبد القادر الكولبندي في المسجد الكبير وبناء محلة القادرية وهي أول محلة أنشأت بعد سوق الباشا.

قل لمن يسأل عن تاريخها قد عمرت أيام عبد القادر 1278هـ

ومنـــــارة بالقادرية أنشأت وتاريخها والي لبغداد نامق 1279هـ

وقد أدار لواء العارة عسكرياً قبل إنشاء بلدة العمارة مدة أربع سنين تمكن أثناءها عبد القادر من إقناع الولاية إنشاء مؤسسة حكومية لتقوم بإدارة عشائر العمارة. وقد أقنع الحكومة على إستئجار كافة أراضي العمارة سنوياً بمبلغ مائة ألف "شامي" وألتزمت العشائر الأراضي بمائة ألف ليرة عثمانية في أوائل 1276هـ.

وتعين بعده ألقائممقام لقضاء العمارة مرادأفندي "أبو قذيله"، وهكذا أستمر الحال وكان أخر متصرف عثماني عاصم بك وبقي هذا المتصرف إلى يوم 19 من شهر رجب 1333هـ (4) حزيران 1915 ذلك اليوم الذي دخلت فيه طلائع الحملة البريطانية مركز اللواء. وأدار اللواء السربسي كوكس البريطاني أما المحاكم فتأسست في 1867 وقد عين أول حاكم للمدينة وهو "حيدر أفندي الحيدري".

وفي عهد سري أفندي شيدت محلة "السرية" ومنطقة دوائر الحكومة سميت بمحلة السراي. وعندما صدرت إرادة عليه بأن تجعل الأراضي أملاكاً سنية، فسميت عندئذ محلة "السنية".

ناحية المشرح: ومركزها قرية الحلفاية "من الحلفاء" نفوسها 1860 نسمة.

ناحية كميت: ومركزها القرية المسماة بإسمها والتي أنشأها الشيخ حطاب أحد رووٴساء ألبو دراج 1878م نفوسها 1730 نسمة.

ناحية المجر الكبير: ومركزها القرية المسماة بإسمها وأسسها الشيخ صيهود أحد رووٴساء ألبو محمد 1876م كان عدد نفوسها (300000) نسمة.

بلدية مسيعيده: وكانت تعرف بالقلعة أنشأها الشيخ خليفة رئيس ألبو محمد 1848م نفوسها 1330 نسمة.

2. قضاء على الغربى

قرب ضريح أحد أحفاد الإمام موسى الكاظم (ع) شيدها أحد شيوخ بني لام عام 1864 عدد نفوسها 2300 نسمة وفي القضاء ناحية "الشيخ سعد" التي أسسها سعد بن يوسف أحد رووٴساء بني لام عام 1871 عدد نفوسها 1000 نسمة.

3. قضاء قلعة صالح

شيدها الوالي صالح باشا عام 1857 عدد نفوسها 3045 نسمة وكانت تسمى "شطرة العمارة" وقربها قرية العزير عدد نفوسها 400 نسمة "وصالح" أحد أصحاب الرتب الذين تولوا قيادة عسكر "الهاتبة" الذي أنشأت الحكومة العثمانية فرقته سنة 1270هـ 1853م. وكانت رتبة "والي باشا" وهو نجدي الأصل عراقي المسكن، شيد بعد أنشاء العمار بـخمس سنوات قلعة نسبت إليه بقرب بلدة المدار الشهيرة في التاريخ وهي اليوم مركز القضاء تبعد عن جنوبي العمارة 38 ميل على ضفة دجلة.

وثلث سكان المدينة من الصابئة الذين أقاموا معابدهم الدينية في غربي الضفة، وسكنها أيضاً لفيف من المواطنين نزحوا من موقع سكناهم السابق قرب **مزار عبدالله بن علي (ع) المشهور**. فأنزلهم على ضفة "المجرية" اليسرى. ويربط بهذا القضاء قرية "العزير" ويقع مشهد العزير **"عزرا الكاتب"** كاتب شريعة بني إسرائيل على ضفة دجلة اليمنى في دار قوراء.